

وقيل ان بيته وقفت على هذه المدرسة قري بشرايط وجعل اوجه
 للفقر وحكم قاض بصحة فتى العلامة القاضي الامام صدر
 الدين السري على رحمه الله تعالى ان هذا الوقف غير صحيح مع الايجاب
 هذا وقف قبل وجود الموقوف عليه واقى غيره من اهل زمانه بصحة
 هذا الوقف وهو الصحيح فان ذكر في النوازل رجل وقف امرا على
 اولاد فلان وجعل لهم الوقف وليس لفلان اولاد فالوقف جائز
 وتكون العلة للفقر انما حدثت لفلان اولاد يصرف ثمنه من العلة
 والمنفعة لى اولاد فلان وان كان هذا الوقف على اولاد فهنا يكون
 كذلك بالطريق الاولي ويصرف العلة الى الفقراء فاذا ثبت المدرسة
 يصرف الربا للمستقل وفي المحققات عن محمد رحمه الله تعالى اذا خاف
 الواقف الربيما يطول بغيره بان لم يصدق حاكم حتى ان يكتب
 في صدك الوقف انه قضى به قاض من قضاة المسلمين وان لم يكن قضى
 بذلك قاض لان التصرف وقع صحيحا لكن لقاضي يطل وانما ثبت هذه
 الكتابة يمنع القاضي عن الاطال فانه يمكن به باس وفي الولي الذي جعل
 وقفه سبعة عيال واولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا وله اولاد
 اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى لاننا وجب
 الحق لهم على السوا واهل البنات يدخلون في ذكر اولاد ذكر الحضانة
 رحمه الله تعالى انهم يدخلون عملا بقوله صلى الله عليه وسلم في حق الحسن بن
 علي انما يطالب رضي الله تعالى عنهما حين دخول المجدد هو صلى
 الله عليه وسلم على المنبر ان ابني هذا السيد جعل الله نبي فتبين
 وذكر في ظاهر اولادهم لا يدخلون وكذلك لو كان مكان الوقف

وصية والتمويه على ظاهر الوالية لان اولاد البنات ليسوا باولاد
 اولاده لانهم منسوبون الى الاب لا الى الامم الاوقاف التي يتخارجي
 وقف على العلم الا بعد فتن الاوقف غير ذلك غير الوقف على العلم فللقائم
 ان يفضل البعض ويحرم البعض ان لم يكن على قوم يحصون وكذا
 الوقف على الذين يتخلفون اي يردون الى هذه المدرسة او على سعي
 هذه المدرسة او على علماءها يجوز للقيم ان يفضل البعض ويحرم البعض
 ان لم يبين الاوقف قدر ما يعطى كل واحد الاوقاف المطلقة على الفقرا
 الترجيح فيها بالحاجة ام بالفضل قال العلامة الوبري رحمه الله
 الترجيح فيها بالحاجة وقال الباقي رحمه الله تعالى بالفضل قال
 العلامة الترمذاني رحمه الله تعالى ويقول البقال فاخذ ما كان ابو
 بكر رضي الله تعالى عنه يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال
 وكان عمر رضي الله عنه يعطيهما على قدر الحاجة والعفة والفضل
 ولا خذ ما فعله عمر رضي الله تعالى عنه في زماننا احسن فتعتبر الامور
 الثلاثة وان كان في احدهما افضل مع اصل الحاجة ويجفة من حجة
 على من هو اقل منه فضلا وان كان ذلك رجوع ويعف فهو المعلوم من
 غرض الواقفين في زماننا استخلف الامام في السجدة خليفة يوم
 فيه زفاف عتبة لابن محم الخليفة من اوقاف الامامة شيئا
 ان كان الامام ام اكثر السنة وفي فتاوى العلامة قاضي خفاف
 رحمه الله تعالى اذا عرض للامام او للموذن عنه منعه عن المباشرة
 مدة ستة اشهر كان للمتموي ان يعزله ويولي غيره وان كان
 للمتموذن نائب وفي القنية قال العلامة الترمذاني رحمه

وصية

Copyright © King Fahd University